

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/578
30 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٧٣ من جدول الأعمال المؤقت*

النظام الشامل للسلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لغييت لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم آراء جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن موضوع
الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٩٣/٤٣ المعنون "إقامة نظام شامل للسلام والأمن
الدوليين".

وأرجو تعميم النص المرفق بهذه الرسالة (انظر المرفق) بوصفه وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) ترين زوان لانغ
السفير

الممثل الدائم لجمهورية فييت نام
الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

المرفق

آراء فييت نام بشأن قرار الجمعية العامة المعنون "إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين"

- ١ - قدمت اقتراح إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين مجموعة من البلدان الاشتراكية الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . ومنذ ذلك الوقت ، وهذه المسألة تكتسب مكانا بارزا في العلاقات الثنائية ، وقد نظر فيها في المحافل الاقليمية والمتعددة الاطراف ، وتركز عليها اهتمام الرأي العام وشارك معظم البلدان في تبادل الآراء بشأن هذه المسألة خلال الدورتين العاديتين الاخيرتين للجمعية . وأبدت هذه البلدان اهتماما كبيرا بالبحث الجماعي عن سبل توفير الأمن للجميع .
- ٢ - وقد تغيرت العلاقات الدولية اليوم : فبلدان العالم ، الصغيرة والكبيرة ، والمتقدمة النمو والنامية ، على السواء ، أصبحت مترابطة . وأصبح العالم كله مركبا يجمع الناس فيه مصير مشترك . وفي العصر النووي وعصر الفضاء ، ساوى خطر المحق بين جميع البلدان والنظم الاجتماعية ، وربطها بعضها ببعض ربطا وثيقا ، وجعل من البقاء المهمة الرئيسية . ونظرا الى طبيعة أسلحة اليوم واتجاهات التقدم العلمي والتكنولوجي ، لا يستطيع أي بلد أن يدافع عن نفسه بالوسائل العسكرية فقط ، عن طريق إقامة نظام دفاعي ، مهما تكن قوته ومدى تطوره .
- ٣ - ويتطلب مفهوم إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين بذل جهود مشتركة من جانب جميع المشاركين في العلاقات الدولية ، بدون استثناء ، في المجالات الحرجة ، المترابطة والاساسية للأمن الدولي ، ألا وهي نزع السلاح ، وتسوية الأزمات والمنازعات بالوسائل السلمية ، والتنمية الاقتصادية والتعاون ، وحماية البيئة ، وترقية الجميع بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .
- ٤ - وفي نداء هافانا الصادر عشية انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، أعلن بوضوح أنه :

"قد ثبت خطأ مفهوم الأمن الدولي ، الذي جرت العادة على افتراض قيامه على حيازة الأسلحة والردع المتبادل ، لأنه أخفق في أن يتمخض عن

الاستقرار العالمي . وذلك أن الأمن المشترك لجميع الدول لا يمكن ضمانه إلا من خلال مفاهيم جديدة ، تقوم على أساس الثقة المتبادلة والتعاون والترابط .
(A/S-15/27 ، المرفق الثاني ، الفقرة ٤)

٥ - وأكد الوزراء الذين حضروا اجتماع هافانا المذكور أعلاه من جديد :

" الحاجة الملحة الى أن تنفذ بفعالية تدابير نظام الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، والى أن تبحث في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن مبادرات أخرى تكمل هذا النظام وتيسر تنفيذ هذه التدابير" .
(المرجع السابق ، المرفق الأول (البلاغ الختامي) ، الفقرة ١٢)

٦ - وفي الشهور الأخيرة ، حدثت تطورات ايجابية في السياسة العالمية لم يكن لها أثر هام في مجال تخفيف حدة التوترات الدولية فحسب بل كانت أيضا بمثابة منطلق جديد لخطوات مقبلة على طريق تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، تساهم عمليا في إقامة عالم خال من العنف ومن الأسلحة النووية .

٧ - ويشكل الاتفاق المتعلق بإزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى السني وقعه وصدق عليه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، خطوة مشجعة الى الامام ويتطلب مواصلة الجهود لا لضمان تنفيذه فحسب بل ولضمان توسيع نطاقه وتنويعه أيضا . وسيكون عقد معاهدة في المستقبل بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض نسبة ٥٠ في المائة من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، علامة بارزة في مسار عملية نزع السلاح النووي . وينبغي أن تشجع هذه العملية وأن تنضم اليها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية .

٨ - وفيما يتعلق بالالتزامات الاقليمية ، تم تحقيق تقدم كبير في البحث عن حلول عن طريق المفاوضات للنزاعات في أمريكا الوسطى ، والشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي ، وجنوب شرق آسيا ، والخليج الفارسي . وتعتبر هذه التطورات ، في الواقع ، بمثابة خطوات عملية نحو إقامة نظام أمن عالمي .

٩ - إن العصر النووي وعصر الفضاء هذا بتزايد الترابط فيه ووحدة الأمن للجميع ، يتطلب زيادة التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز فعالية الآلية الدولية .

١٠ - وفييت نام على اقتناع بأن إجراء مناقشة واسعة النطاق لمسألة إقامة نظام شامل للسلام والأمن الدوليين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، خاصة في الدورة الثالثة والأربعين المقبلة للجمعية العامة ، ستكون بمثابة مدرسة لتحسين التفاهم والتعاون المتبادلين . وستؤدي المناقشة البناءة لهذه المسألة بمشاركة عدد كبير من الدول الاعضاء ، بأسلوب ديمقراطي خال من المواجهة ، الى جعل الممارسة المتبعة حاليا في العلاقات الدولية أقرب الى النظام المتكامل للسلام والأمن الدوليين الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي تطوير لغة سياسية مقبولة عالميا يمكن استخدامها في التوصل الى اتفاقات بشأن أكثر المسائل تعقيدا ، ويمكنها أن تحل محل لغة السلاح الى الأبد .

١١ - وتعتقد فييت نام اعتقادا راسخا أن النظر في هذه المسألة يخدم صالح جميع الدول الاعضاء ، ويغيد كذلك في تعزيز فعالية الأمم المتحدة وسلطتها . ويتمشى مع جهود الأمم المتحدة الأخرى المبذولة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين .

١٢ - وبإمكان كل أمة بل ينبغي لها أن تؤدي دورا في حماية بقاء البشرية جمعاء ، وتعزيز الأمن المشترك والسلم والرفاهية للجميع .
